يوليو 2020

النظـم المتغيرة لحيازة الأراضي
الموجـز التعليمـي الأول لمـشروع تعاضد لـلإدارة المتكاملة للمـوارد الطبيعية

هيلن يانق و حسـن العطار سـاتي و آن راداي

المحتويات

مقدمة 2

نظم الإنتاج الزراعي و الرعوي – نظم متكيفه و متكاملة و مستدامة عبر الأزمان 2

نظم الحيازة المتجدده وممارسات الوصول إلى الموارد الطبيعية 5

الإستقطاب في العلاقات، والمنافسة المتزايدة، والنزاع. 8

التحول من التدخلات الإنسانية إلى بناء الصمود - فرص جديدة لمعالجة إشكالات قديمة 9

الاستنتاجات 10

التوصيات 11

ملاحظات مناقش 14

هذا هو الموجز التعليمي الأول ضمن سلسلة الموجزات التعيلمية لمشروع «تَعاضد (٢): الانتقال إلى التنمية»، الممول من قبل المعونة البريطانية(UK Aid)[1] والذي تتولى تنفيذه خدمات الإغاثة الكاثوليكية والشركاء التاليين: الوكالة الكاثوليكية للتنمية الخارجية (CAFOD) و العون الكنسي النرويجي (NCA) ، ومنظمة أوكسفام - أمريكا ، واللجنة الميثودية المتحدة للإغاثة (UMCOR) ، ومنظمة الرؤية العالمية (World Vision).

و تهدف سلسلة الموجزات التعليمية إلى تعزيز الوعي والفهم حول استخدام الموارد الطبيعية وإدارتها في الواقع الدارفوري و ذلك بغرض دعم برنامج تعاضد (٢) و بصورة أوسع البرامج والسياسات التي تسعى بفعالية لبناء سبل كسب عيش صامدة.

يستعرض هذا الموجز نظم سبل كسب العيش الزراعية و الرعوية بهدف تسليط الضوء بوضوح على النظم المتداخلة و المتجدده لحيازة الأراضي، كما يهدف الموجز إلى تسليط الضوء على الضغط المتزايد على الموارد، والذي ساهم في توتر العلاقات، و قاد في بعض الحالات الى الاستقطاب المجتمعي والنزاع. ما لم يتم فهم هذا السياق بشكل جيد، فإنه لا يمكن معالجة المشاكل والتحديات بشكل فعال. أخيراً، ينظر الموجز في الخطوات اللازمة للاستفادة الكاملة من الفرص المتاحة لتعزيز صمود سبل كسب العيش.

1 - تم تمويل هذه المواد عن طريق المعونة البريطانية (UK Aid) لحكومة المملكة المتحدة؛ ومع ذلك ، فإن الآراء المعبر عنها لا تعكس بالضرورة السياسات الرسمية لحكومة المملكة المتحدة.

مقدمة

تعتمد غالبية سبل كسب العيش في دارفور بصورة مباشرة و غير مباشرة على نظم الإنتاج الزراعي و الرعوي. وقد فتح هذان النظامان، أو تخصصا سبل كسب العيش الباب لظهور استراتيجيات سبل كسب[2] عيش تعتمد في الغالب على الزراعة أو الرعي، أو على مزيج من الاثنين.

تروى الزراعة التقليدية مطرياً، مع قدر من الري خلال اشهر الشتاء من المجاري المائية الموسمية المعروفة بالوديان. أما الرعي، فهو نظام انتاج حيواني غير مكثف يقوم على المراعي ويعتمد على انتقال الماشية للوصول إلى موارد المياه والمرعى في المناطق التي تتباين فيها معدلات هطول الأمطار. وتختلف أنواع وأنماط ترحال الماشية بشكل كبير. النظام الزراعي الرعوي هو نظام إنتاج يشمل الزراعة والإنتاج الحيواني الرعوي. يركز هذا الموجز على العلاقة و التكامل بين نظامي الرعي و الزراعه ويولي اهتمامًا خاصًا للرعي، لأنه و بصورة عامه لا يحظى بفهم جيد.

نظم الإنتاج الزراعي و الرعوي - نظم متكيفه و متكاملة و مستدامة عبر الأزمان

إن مجالي الرعي والزراعة متكيفان بطبيعتهما مع التقلبات المناخية الحاده ومع التنوع البيئي لإقليم دارفور. فعلى سبيل المثال، كان المزارعون يقومون في الماضي بتنظيف وحرث وزرع مساحات أكبر، أو حقول أكثر من تلك التي سيحصدونها في نهاية المطاف، وذلك كاستراتيجية للتغلب على الخطر من خلال توزيعه على رقعة واسعة من الاراضي. وقد ساعدت هذه[3] الممارسة على ضمان أنه، و على الأقل، ستحصل بعض الحقول على كمية كافية من مياه الأمطار، حتى لو لم تهطل الأمطار على باقي الحقول المزروعه. وبالمثل ، فإن الأسر متعددة الزوجات ، تتولى فيها الزوجات المختلفات مسؤولية زراعة قطع أرض مختلفة بعيدة عن بعضها البعض كاستراتيجية للتغلب على المخاطر من خلال توزيعها. وقد أدت الضغوط المتزايدة على الأراضي القابلة للزراعة إلى القضاء على ممارسة الزراعة المتنقلة، لا سيما في المناطق الأكثر كثافة سكانية التي تتميّز بترب أكثر خصوبة. ويقال إن الزراعة المتنقلة ما زالت تمارس في بعض المناطق الشمالية حيث يوجد ضغط أقل على الأرضي (في محليّة كلبس، على سبيل المثال).

يظهر الشكل (١) طرق أو مسارات الماشية التاريخية التي تعبر دارفور. ويُمكّن ترحال الماشية قطعان الرعاة من تقليل أو تجنب الوقت الذي يقضونه في ظروف صعبة (الازدحام أو مناطق الوحل، والمناطق التي توجد بها آفات تضرّ بالماشية). فمثلاً ، يتحرك البقارة (رعاة الأبقار) والأبّالة (رعاة الإبل) شمالًا في موسم الأمطار، وبالتالي يتجنّبون الظروف الرطبة والموحلة في الجنوب والآفات المرتبطة بتلك الظروف المناخيّة، ما يسمح لهم بالوصول إلى أماكن بها مراعي أكثر تغذية وظروف أفضل للرعاية. ومع تقدم موسم الجفاف، تعود الإبل والأبقار جنوبًا، حيث تجد مصادر مائية دائمة وبعض احتياطيات الرعي الجاف والأعلاف. ومن خلال الاستفادة من الاختلافات البيئية الموسمية والجغرافية ، يحافظ الرعاة على صحة حيواناتهم وإنتاجيتها، و يتجنبون المشاكل في ذات الوقت. وفوق ذلك، يساعد ترحال الماشية على منع الرعي الجائر ويحافظ على صحة البيئة. و يمكّن هذا الترحال في نهاية المطاف النظام الرعوي من أن يكون وسيلة كسب عيش حيوية وفعالة.[4]

2 - يرتبط تخصص سبل كسب العيش بمعارف السكان الأصليين الشاملة وبخبراتهم المتعلقة بنظام معيّن لسبل كسب العيش، والتي تتناقلها الأجيال عبر تاريخ طويل. من الأمور ذات الصلة بالصمود، المهارات المتخصصة والخبرات التي تسمح للمنتجين بالتكيف بمرونة مع التغيرات المناخية والبيئية التي تسود في اقليم ما. طالع:

M. Bollig, 2016, Adaptive cycles in the savannah: Pastoral specialization and diversification in northern Kenya, Journal of Eastern African Studies 10(1): 21–44.

3 - Fouad N. Ibrahim, 1982, The role of women peasants in the process of desertification in Western Sudan, GeoJournal 6(1): 25–30.

4 - P. Varijakshapanicker et al., 2019, Sustainable livestock systems to improve human health, nutrition, and economic status, Animal Frontiers 9(4): 39–42.

الشكل ١: طرق هجرة الثروة الحيوانية المستخدمة تاريخيا في دارفور

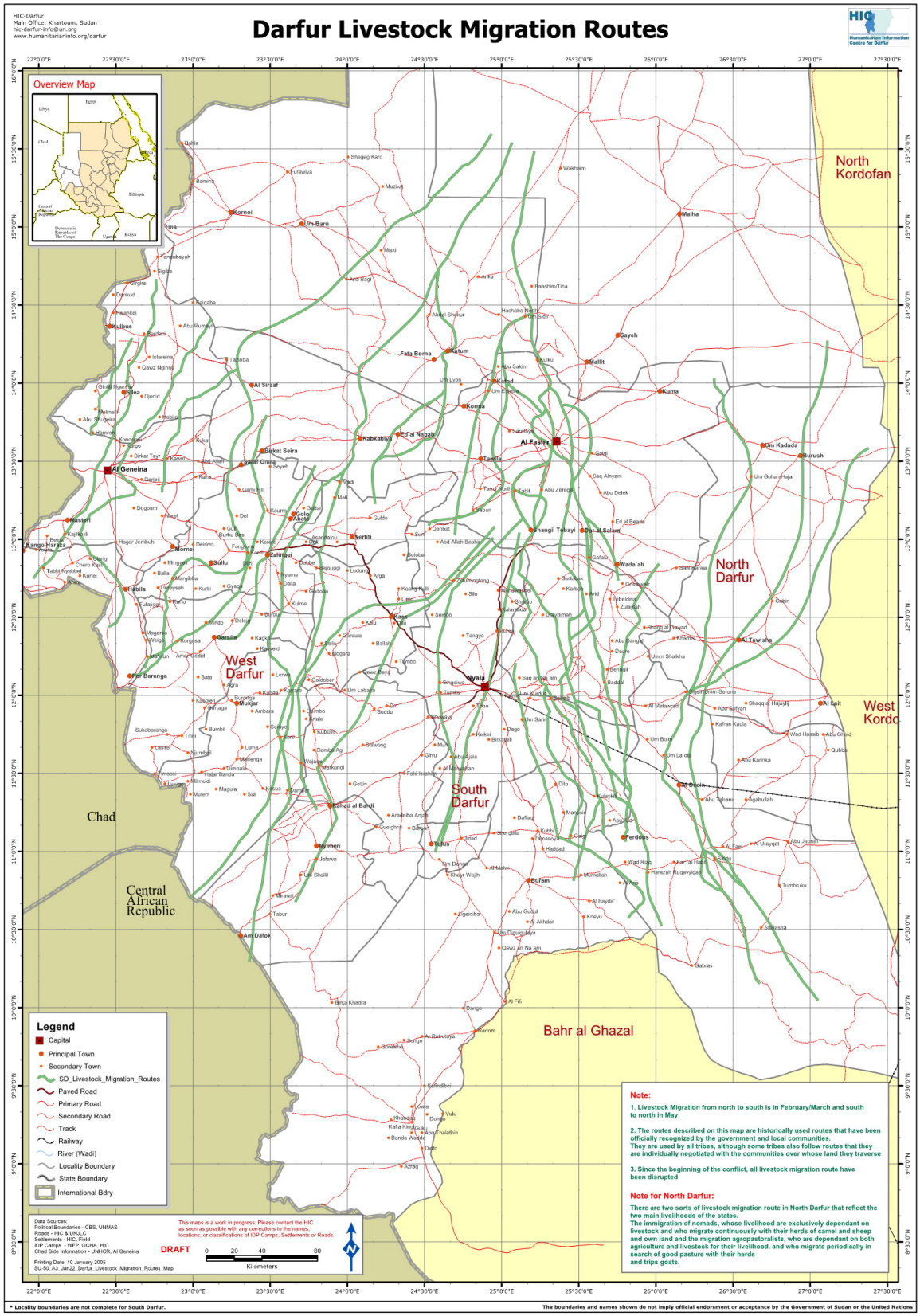

(مركز المعلومات الإنسانية للأمم المتحدة ، 2005)

ملحوظة: أطول مسارات الماشية تزيد عن 600 كيلومتر من الجنوب إلى الشمال.

بدأت حكومة السودان، خلال السنوات الأخيرة (من خلال الوزارة الاتحادية للثروة الحيوانية) وغيرها من الفاعلين، في الإعتراف بالمساهمة الإيجابية للنظام الرعوي في الاقتصاد الوطني وفي الصادرات، وكذلك في سبل كسب العيش المحلية والأمن الغذائي. وكانت هناك أيضًا جهود واسعة النطاق في السودان ودارفور[5] لمعالجة الفجوات المعرفية المتعلقة بالرعي، وتعزيز المزيد من التعاون بين القطاعات، ودعم جهود بناء السلام المحلية بين المزارعين والرعاة.

بالرغم من هذه الجهود، لا تزال هناك فجوة معرفية كبيرة حول الأساس العلمي و المنطقي للنظام الرعوي في السودان وكذا على المستويين الإقليمي والعالمي. ونتيجة لذلك، فإن النظام الرعوي يظل غير مفهوماً بصورة جيدة، ولا تزال تسود حوله بعض الأحكام المسبقة. وبدون فهم جيد للنظام الرعوي، فأن البرامج القائمة على معرفة ضعيفة له، يمكن لها أن تقوض النظام الرعوي عن غير قصد و أن تعزز عدم المساواة، وتضر بالعلاقات، و أن تقود للمزيد من الاستقطاب. و كما هو الحال مع البرامج الإنسانية، فإنه يتوجب تطبيق مبدأ «عدم إلحاق الضرر» على أنشطة بناء الصمود.

لقد كتب علماء دارفور بصورة موسعه عن الأنظمة الزراعية وقواعد الملكية المشتركة التي تحكم الوصول إلى الأراضي الصالحة للزراعة. ومع ذلك ، فقد تم إيلاء اهتمام أقل نسبيًا لممارسات لنظام الرعوي و الكيفية التي يدار بها ونادراً ما تنظر الكتابات المتاحه إلى ما هو أبعد من الأوصاف البسيطة للترحال الموسمي.

يحتاج صانعو السياسات والفنيون إلى مراعاة أنظمة الإنتاج الرعوي و الزراعي جنبًا إلى جنب، مدركين لتداخلهم من ناحية، و اختلاف اهتماماتهم واحتياجاتهم من ناحية اخرى. و فيما يميل النظام الزراعي إلى التركز حول مناطق بعينها (يتمحور حول المزارع الفردية)، تمتد أنشطة الرعاة الرحل، على نطاق واسع، حيث تربط مسارات الرعي بين مناطق الرعي الموسمية المتباعدة جغرافيًا.

منذ حدوث المجاعات الكبرى في منطقة الساحل خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، بدأت الأسر الزراعية وأسر الرعاة في تعزيز استراتيجية سبل كسب عيشهم الأساسية، أو تخصصاتهم، بمصادر ثانوية للغذاء والدخل. على سبيل المثال، بدأت العديد من الأسر الرعوية، وخاصة النساء، في ممارسة الزراعة، على الرغم من افتقارهم إلى المهارات والخبرة.

على الرغم من أن الأمر في غاية الوضوح، إلا أنه تجدر الإشارة إلى ضرورة ان تتعلم جهود بناء الصمود في دارفور، و على الدوام، من الخبرة المحلية في التكيف من أجل دعم استمرارية وتكامل تخصصات سبل كسب العيش الزراعية و الرعوية، و من اجل تعزيز الإدارة السلميّة المشتركة للموارد الطبيعية.
و دون تصميم البرامج باستصحاب الواقع المحلي و استراتيجيات التكيف المحلية، فإن البرامج قد تقوض سبل كسب العيش المحلية بدلاً من أن تعززها.

5 -تشمل جهود بناء السلام ما يلي: عمل فريق التدريب والدعم لسياسات النظام الرعوي في السودان ؛ عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تعزيز الحوار وتغيير السياسات في إطار برنامج وادي الكوع ؛ وعمل منظمة براكتيكال أكشن على ترسيم حدود مسارات الماشية

نظم الحيازة المتجدده وممارسات الوصول إلى الموارد الطبيعية

لكل من نظامي الزراعة والرعي نهجه الخاص للوصول إلى الموارد الطبيعية التي يعتمدان عليها. ويعد نظام حيازة الأراضي الزراعية في دارفور نموذجاً جيداً لنظم للملكية المجتمعية[7] للأرض، بينما يستند النظام الرعوي في الأساس على النظام المفتوح في الوصول إلى الموارد الطبيعية. وتمتد جذور النظامين للماضي- في المنظومة القانونية المحليّة المتصلة بالإدارة الاهليّة[7] للقبائل ذات الصلة، و التي عادة ما تزامنت في احيان كثيره او تداخلت في أحيان أخرى.[8]

وتتميز أنظمة الملكية المجتمعيه بالتنظيم الداخلي القائم على القواعد الداخليّة للمناطق المحلية، والتي تتميّز عادةً بحدود معلومة جيدًا، و بملكية واضحه لمجتمعات بعينها. ويُعرف نظام الملكية المجتمعية التاريخي لدارفور و المرتبط بالزراعة والرعي المحلي باسم «نظام الحاكوره»، و الذي يُدار محليًا بواسطة الادارة الاهليّة. يوفر نظام الحاكوره آليات مؤسسية لإعادة توزيع الأراضي أو تخصيص الأراضي للقادمين الجدد. وللنساء الحق في استخدام الأرض من خلال أزواجهن أو آبائهن أو غيرهم من الأقارب الذكور. ويمكنهن أيضًا وراثة الأرض أو أن يحصلن عليها كمهر، لكن لا يمكن للنساء الحصول على أرض جديدة بأنفسهن - ويجب أن يتم التعامل معهن من خلال قريب ذكر.[9] وفي دارفور، كثيراً ما يرتبط الوصول إلى الغابات والمياه وغيرها من الموارد الطبيعيّة كذلك بالوصول للأراضي الصالحة للزراعة في ظل نظام الحاكوره. وينظم الزعماء المحليون المسؤولون عن الأراضي في ظل نظام الحاكوره أيضًا أنشطة الرعي في مناطق الزراعة لمختلف القبائل المحلية والمستخدمين الموسميين. وتشمل اللوائح، على سبيل المثال، فرض حدود ترسيم المراعي ومناطق الزراعة من أجل حماية المحاصيل وإدارة موارد الرعي المحلية.

في المقابل، تعتبر أنظمة الوصول المفتوح سمة من سمات معظم أنظمة حيازة الأراضي الرعوية. تستند حقوق الوصول المفتوح عادةً إلى تاريخ طويل من الشبكات والعلاقات، وعلى عملية تفاوضية مستمرة مع المستخدمين الآخرين. في إقليم دارفور، لكل قبيلة رئيسية إدارتها الأهليّة الخاصة بها، وتلك الادارة الاهلية المرتبطه بالبقارة أو الأبالة لها مسؤوليات محددة تتعلق بترحال الرعاة لمسافات طويلة.
تنظم الإدارة الاهليّة الترحال الموسمي لقطعان الرعاة من حيث طرق المواشي، وتوقيت الترحال، والوصول إلى المراعي الموسمية، واختلاط القبائل في مناطق الرعي الموسمية، وإدارة نقاط المياه في موسم الجفاف. على سبيل المثال، تشترك أربع قبائل محدده في الوصول إلى مراعي الجزو في الجزء الشمالي لولاية شمال دارفور، بما في ذلك عرب رزيقات الشمال والزيادية و كذلك مجموعات الزغاوة والميدوب غير العربية. في هذه المنطقة النائية، هناك نظام حوكمة قائم على التنسيق بين القبائل، مع قيادات وشبكات متفق عليها محليًا. في منطقة بحر العرب بشرق دارفور، تدير الإدارة الأهلية محميات رعي موسم الجفاف التي يستخدمها البقارة، من خلال التحكم في توقيت عودة القطيع إلى هذه المناطق. كما أنها تلعب دورًا رئيسيًا في تجنب النزاعات بين المزارعين والرعاة خلال الهجرات الموسمية الطويلة.

وفي دارفور، تعايشت أنظمة الوصول المفتوح بطريقة متكاملة مع قواعد الملكية المشتركة للحاكوره. ونتج عن هذا التكامل بين الزراعة والرعي في ظل اتفاق الادارة الاهليّة فوائد اجتماعية واقتصادية وبيئية واسعة النطاق للمزارعين والرعاة نتيجة لتعاونهم. ومن أمثلة تلك الفوائد تبادل المنتجات الزراعية مثل الحليب ومنتجات الألبان، مقابل المنتجات المتاحة محليًا، ورعي الماشية لبقايا المحاصيل بينما تقوم بتسميد الحقول، والمساعدة في نقل محصول المزارعين من الحقول إلى المساكن. ويعني ترحال الماشية أيضًا أن يتم إبعاد القطعان عن مناطق الزراعة خلال موسم الزراعة، مما يقلل من مخاطر تلف المحاصيل الصغيرة. ويدرك كل من المزارعين والرعاة بصورة كبيرة الفوائد المتبادلة من الإندماج الذي عاشوه في الماضي.

6 - تمت مناقشة هذا التمييز بين الملكية المشتركة وحقوق الوصول المفتوح بشكل كامل في

R. Behnke, 2018, Open access and the sovereign commons: A political ecology of pastoral land tenure, Land Use Policy 76:708–718.39–42.

7 - الإدارة الأهلية هي عبارة عن تسلسل هرمي للزعماء المحليين مع مسؤوليات واسعة النطاق تتعلق بإدارة شؤون المجتمعات القبلية والمحلية، إذ تقوم بتوزيع الأراضي المخصصة للزراعة والرعي المحلي في ظل نظام الحاكوره، وتسوية النزاعات حول حيازة الأراضي، والاتصالات والتواصل بين القبائل، والاتصالات على مستوى المجالس المحلية والمستويات الإدارية العليا، وتحصيل الرسوم أو الضرائب، وتعبئة المجتمعات، والمحاكم القبلية المحلية المعروفة باسم الجودية.

8 - على سبيل المثال ، في نفس المنطقة، قد يكون للرعاة حق المرور، بينما قد يكون للمزارع حق الانتفاع، وهو حق مؤقت لاستخدام الأرض للزراعة.

9 - Musa Adam Abdul-Jalil, 2006, The dynamics of customary land tenure and natural resource management in Darfur. Emergency assistance to vulnerablehouseholds and initial support to land tenure matters in Darfur, Project OSRO/SUD/507/CAN, Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), Khartoum.

لقد شهد نظامي الإنتاج وأنظمة حيازة الأرض تغيرات كبيرة في العقود الأخيرة. و أصبح نظام الحاكوره قائماً ضمن سياق أوسع يشمل طرقًا جديدة للوصول للأرض. فمثلاً، يمكن للناس الآن الحصول على الأرض من خلال الميراث والبيع والإيجار و الشراكة في انتاج المحاصيل. وتعتبر ترتيبات حيازة الأراضي الجديدة أكثر ديمومة من حقوق الانتفاع المرنة التي سادت في السابق. ونرى اليوم مزارع ذات حدود ثابتة تتوارث من جيل إلى جيل، وهو ما يتناقض مع الزراعة المتنقلة التي كانت تمارس على نطاق واسع في الماضي. ومع ذلك، لا تزال حقوق الأرض المؤقتة المعروفة باسم («أكل قوم») تدار بموجب تقاليد الادارة الاهليّة المحلية في العديد من المناطق.

وكذلك أدت خسارة الأراضي التي عانى منها نازحوا الماضي العائدون الى مناطقهم، و التغيرات الديموغرافية التي انطوت عليها هذه الخسارة (النمو الحضري والهجرة من الارياف إلى الحضر والعودة الموسمية) إلى تحويل ميزان ملكية الأراضي عن هذه المجموعات؛ أي أن حصولهم على الأراضي قد تضاءل. بالإضافة إلى ذلك، تجري حالياً عملية تسجيل الأراضي على قدم وساق، وفي حين أن هذه العملية قد تعزز الوصول الآمن لبعض المنتجين، إلا أنها قد تقوّض وصول آخرين، والمثال على ذلك هو النساء اللائي كان لديهن في السابق امكانيّة حصول مؤقت على أراضي الوديان لزراعتها خلال موسم الشتاء.

الشكل ٢: رسم تخطيطي لمناطق الرعي الثلاث التي يستخدمها مربي الثروة الحيوانية: المستقرة، والتنقل لمسافات قصيرة، والتنقل لمسافات طويلة

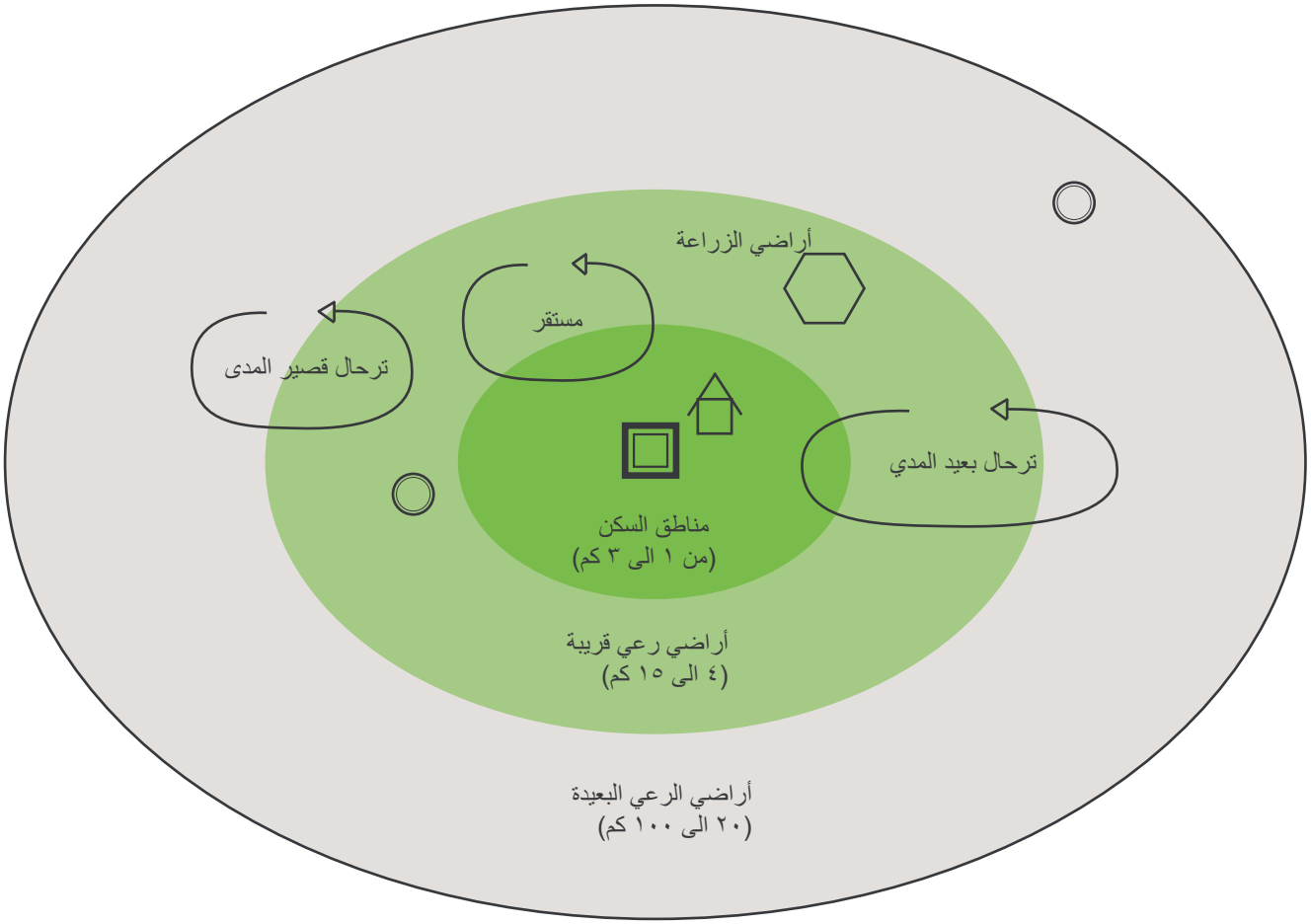

لقد حدثت كذلك تغييرات كبيرة في النظم الرعوية، لا سيما في أنماط ترحال الماشية. وتعود التغييرات في أنماط ترحال الماشية، جزئيًا، إلى التوسع في الزراعة والتغيرات في نظم حيازة الأراضي، والتي حدّت من الترحال وجعلت التفاوض بشأن الوصول المفتوح أشدّ صعوبة. ويظهر هذا الترحال المقيد في دراسة حديثة [10] تصف الآثار المترتبة على تغيير أنماط ترحال الماشية على الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لكل من الزراعة والرعي. وقد تقلصت هجرة القطعان بعيدة المدى (من الشمال إلى الجنوب)، مما قلّص من طول الهجرات الشمالية وأحيانًا الجنوبية، بينما زاد عدد القطعان التي تمارس «الترحال قصير المدى» (في نطاق ٢٠ كم من المساكن) (انظر الشكل ٢). هناك أيضًا تنامٍ لنظام التربية المستقر و الذي يتم فيه حصر الماشية طوال العام في حدود دائرة نصف قطرها ٥ كيلومترات حول اماكن السكن. ولا يمكن للنظام المستقر أن يستوعب سوى القطعان الصغيرة، و إلا فانه سينطوي على مخاطر الرعي الجائر. تمارس نظام التربية المستقرة عادة المجتمعات المستقرة التي تعتبر تربية الماشية الصغيرة كأحد أنشطتها المعيشية. ومع ذلك، يتحول الرعاة أيضًا إلى هذا النظام المستقر حين تواجههم فترات نزاع أو تهديد بالنهب، و هو ما يتسبب في المزيد من الضغوط على الموارد بالقرب من مناطق السكن. وخلصت الدراسة إلى أن ترحال الماشية هو العامل الوحيد الأكثر أهمية في الحفاظ على صحة البيئة، وتحسين ظروف الماشية، والحد من التوترات والنزاعات بين الرعاة والمزارعين. [11]

يشكو الرعاة بصورة متكررة من فقدان المراعي و قفل مسارات الرعي مع اتساع رقعة الزراعة. وكثيرا ما يتعرض وصولهم إلى المراعي الموسمية للعرقلة أثناء ترحالهم شمالًا أو جنوبًا عبر المناطق المزروعة بكثافة والتي تترك مجالاً صغيرًا للقطعان لعبورها.

كما عانى المزارعون المحليون ايضاً نتيجة لانعدام الأمن المرتبط بالحرب وزيادة مبيعات الأراضي الزراعية الأكثر إنتاجية للمستثمرين من القطاع الخاص.[12] أما المزارعات اللاتي كانت لهن ذات حين فرص الوصول الى اراضي الوديان للزراعة خلال الشتاء، صار عليهن التحول بصورة متزايدة الى عاملات زراعيّات، مما يصعب تأمينهن لدخلهن، ويزيد من أعباء عملهن، ويقلل من حصولهن على طعام ذي قيمة غذائيّة كافية لأسرهن.

تتسبب مجموعة كبيرة من العوامل في إحداث تغييرات في ممارسات استخدام الأراضي و طرق الوصول للموارد الطبيعية. بشكل عام، يتوجب على المزارعين والرعاة التفاوض بشأن مجموعة أكثر تعقيدًا من أنظمة الحيازة المتداخلة والمتضاربة أحيانًا، مما يجعل الوصول إلى الموارد التي يحتاجون إليها اكثر صعوبه. وبشكل عام، صار الوصول للموارد أقل مرونة بسبب التغيرات المتسارعه في ترتيبات حيازة الأراضي والتي تعمد إلى أن تكون أكثر صرامة من أنظمة الوصول المفتوح والملكية المشتركة.

لقد تناول عدد قليل من التقارير أو الدراسات كلاً من النظام العرفي لحيازة الأراضي - الحاكوره - وحقوق الوصول المفتوح الأوسع التي تمتع بها الرعاة. وتؤكد هذه المراجعة الموجزة على أنه من الضروري بمكان النظر في نمطي حيازة الأرض والعلاقة بينهما، بالإضافة إلى آليات حيازة الأراضي المتنامية الأخرى مثل الإيجار والبيع وما إلى ذلك. و إذا ما تم استيعاب هذا التعقيد، حينها فقط يمكن استيعاب التحديات التي يواجهها الناس في الوصول الى الموارد الطبيعية.

10- H. Sulieman and H. Young, 2019, Transforming pastoralist mobility in West Darfur: Understanding continuity and change, Feinstein International Center, Friedman School of Nutrition Science and Policy at Tufts University, Boston.
11 - Sulieman and Young, Transforming pastoralist mobility.

12 - على سبيل المثال، تشير الدراسة النوعية لـ بناء الصمود والتكيف مع الكوارث المناخية والأزمات (BRACED) لعام ٢٠١٦ في منطقة هشابة بجنوب دارفور إلى تغييرات كبيرة في ترتيبات الحيازة. في السنوات الخمس الماضية ، اشترى صغار المستثمرين من القطاع الخاص من مدينة نيالا المجاورة الأراضي الأكثر إنتاجية، والتي يتم تأجيرها بعد ذلك، أو يتم استئجار العمالة اليومية لزراعتها.
يمثل هذا التغيير تحولًا من زراعة الأشخاص لأراضيهم بانفسهم إلى أن يصبحوا عمال عمالة يومية في مزارع الآخرين أو الدخول في اتفاقيات شراكة من أجل التمكن من الزراعة. قدرت إحدى مجموعات النقاش أن حوالي ٦٠٪ من الأسر في هشابة لا تملك أراضي زراعية ويمارسون الزراعة في موسم الأمطار من خلال اتفاقيات الشراكة أو عن طريق الإيجار. طالع:

H. Young, M. A. Ismail, and A. E. Mohamed, 2018, Regional report for Abu Rojo, Hashaba and Um Sayala, South Darfur. Building Resilience in Chad and Sudan (BRICS), Concern Worldwide and Feinstein International Center, Friedman School of Nutrition Science and Policy at Tufts University

الإستقطاب في العلاقات، والمنافسة المتزايدة، والنزاع

على مدى العقود الثلاثة الماضية، قوضت عوامل متعددة التكامل السابق وزادت من المنافسة والتنازع على الموارد الطبيعية بين نظم الزراعة والرعي.

على المستوى المحلي، وعلى مدى العقد الماضي، ظل المزارعون يشكون بشكل متزايد من مشاكل اتلاف ماشية الرعاة لمحاصيلهم، ولا سيما المحاصيل الناضجة اثناء تحرك الحيوانات جنوبًا مباشرة قبيل الحصاد. وفي الوقت نفسه، يشكو الرعاة، بشكل متكرر، من قفل المسارات امام حركة المواشي، وفقدان المراعي. وقد دفعت هذه الزيادة في النزاع إلى تبلور وبروز مجموعة واسعة من أنشطة بناء السلام على المستوى المحلي في جميع أنحاء دارفور لتعزيز السلام بين المجتمعات الزراعية والرعوية.

أدّت بعض هذه الجهود إلى اتخاذ إجراءات محددة للحد من دوافع النزاع أو المظالم و معالجتها. فمثلاً ، ساهمت العديد من المنظمات في ترسيم مسارات الماشية. يقدم تعاضد (٢) دعماً وتدريباً متواصلاً للأجاويد[13] ولمختلف الهياكل التي يدعمها تعاضد،[14] والتي تشمل المزارعين والرعاة والبدو. ومؤخرًا في منطقة هبيلة، لعب الأجاويد الذين يعملون مع تعاضد دورًا هامًا في الحد من الصراع العنيف على الموارد الطبيعية بين الرعاة الرحل والمجتمعات الزراعية.

هناك أيضًا أمثلة على مبادرات بناء سلام يقودها المجتمع المحلي. فمثلاً ، نشأت اللجان المحلية بشكل مستقل لتعزيز «التعايش السلمي» أو «حماية المزارع». و تجمع هذه اللجان الجديدة بين الممارسات التقليدية والحديثة. وهي تستخدم النظم العرفية المحلية لاتخاذ القرارات بشأن استخدام الأراضي وتقييم العقوبات وتعتمد على أنظمة الحكومة المحلية لإنفاذها.هذا الاختلاط والتطور المؤسسي مهم للغاية حيث أنه يعكس إعادة ابتكار التقاليد وأهمية السلطة الشرعية ودور الناس في تشكيل مثل هذه الترتيبات.[15]

لقد وردت افادات حول تحسينات ملحوظة في بعض العلاقات بين المزارعين والرعاة خلال موسم الحصاد ٢٠١٨، و الذي اتى عقب موسمٍ ممتازٍ للأمطار أدى إلى وفرة في المراعي و زياده في الحصاد. على الرغم من هذا التحسن الملحوظ ، هناك بلا شك مظالم ونقاط ضعف عميقة يمكن لها أن تطفو على السطح عندما يكون هناك المزيد من الضغوط على الموارد الطبيعية. يمكن توقع هذا الضغط بالنظر للتذبذب الشديد في منسوب هطول الأمطار والاحتمال القوي لموسم أمطار سيئ في المستقبل القريب.

لا تزال العلاقات متوترة بشكل خاص بين بعض الرعاة الرحل الذين يمارسون الهجرة طويلة المدى وبين المجتمعات الزراعية. وبمرور الوقت، صارت هذه العلاقات بالتحديد اكثر استقطاباً بسبب التحولات في ميزان القوة على المستوى المحلي، والمظالم طويلة الأمد، والتحولات الديموغرافية الكبيرة،

13 - الأجاويد هم أعضاء مجتمع يحظون باحترام خاص، مثل القادة و كبار السن و الشيوخ وغيرهم ممن يشاركون بشكل مباشر في حل النزاعات المحلية.
14 - على سبيل المثال، لجان الموارد الطبيعية / مجموعات العمل المجتمعي (CAGs) واللجان التوجيهية لإدارة الموارد الطبيعية بالمحلية.
15 - F. Cleaver, 2012, Development through bricolage: Rethinking institutions for natural resource management Abingdon: Routledge.

والتغيرات في الوصول إلى الموارد. وبينما تظل التحديات التي تواجه النازحين واضحة، فإن التحديات التي تواجه النظام الرعوي تظل غير معترف بها إلى حد كبير. إن الطبيعة الموسمية للغاية للترحال طويل المدى، ونمط الحياة البدوي الباعث على الفخر، والمواطن البدوية ذات السمات المميزة (التي يشار إليها عادةً باسم الدمر والتي تختلف تمامًا عن القرى) تعاني في احيان كثيرة من سوء الفهم ولا تحظى بالتقدير من قبل الآخرين. والأسوأ من ذلك، يُنظر إلى النظام الرعوي أحيانًا على أنه مشكلة في حد ذاته لارتباطه بآراء مسبقة عميقة الجذور ترتبط بالهوية البدوية لأصحابه. ومن أجل تحدي هذه الآراء الغير مفيدة، على سبيل المثال، فإنه من الأفضل فصل ما يفعله الرجال والنساء العاديون من أجل كسب لقمة العيش، أي تخصصات سبل كسب عيشهم، عن الهويات والديناميات المرتبطة بنزاع دارفور في نطاقه الأوسع. يجب أن يركز «تعاضد» وغيره من مبادرات بناء الصمود على ما يفعله الناس و تخصصاتهم، و على امكانيّة وصولهم إلى الموارد الطبيعية من خلال الوصول المفتوح أو الملكية المشتركة أو أنظمة الحيازة الأخرى، وليس من خلال تصنيف المنتجين وفقًا لوجهات نظر مسبقه و ضيقه.

أعطت أنشطة بناء السلام الأولوية لحل النزاعات و عجزت عن ان تفهم بشكل كامل أو أن تعالج المظالم واسعة النطاق التي تقود بالفعل إلى النزاعات. وبينما تميل اللجان على مستوى المجتمع المحلي إلى معالجة المشاكل في ساحاتها الخلفية، فإن القضايا التي تواجه الرعاة، وخصوصاً الرعاة الرحل، تتطلب حلولاً تمتد إلى ما هو أبعد من نقطة النزاع - على إمتداد طرق هجرتهم، أو في مناطق الرعي الموسمية. فمثلاً، في أعقاب موسم أمطار ضعيف، غالبًا ما يتحرك الرعاة جنوبًا في وقت أبكر من المعتاد لأن المياه تصبح شحيحة في الشمال في وقت أبكر مما هو معتاد. وهذه الهجرة المبكرة إلى الجنوب، قبل أن يتم الحصاد، تعني أن القطعان تمر عبر مناطق الزراعة قبل بدء الحصاد، مما يزيد من احتماليّة تلف المحاصيل عن طريق هجرة الماشية. قد يعمل تخطيط موارد المياه في المناطق الشمالية على حماية المصالح داخل أحواض موارد المياه وفي الإقليم بشكل عام.
وبالمثل، فإن الرعاة قد يبقون قطعانهم لفترة أطول في مناطق الزراعة إذا كان هناك ثمة خطر كبير من اندلاع نزاع في مناطق الرعي الموسمية التي يهاجرون اليها. وهناك حوجة إلى تحليل أعمق وأوسع لمسببات النزاع يشمل النطاق الأوسع لسبل كسب العيش الذي يشغله الرعاة.
من المحتمل أن يكون لعوامل مثل محدودية المراعي و المياه في مكان آخر آثاراً على توقيت وصول قطعان الرعاة إلى مناطق الزراعة (قبل أو بعد الحصاد) و على مدة بقائهم بها.

التحول من التدخلات الإنسانية إلى بناء الصمود - فرص جديدة لمعالجة إشكالات قديمة

يتطلب التحول من العمل الإنساني إلى برامج بناء الصمود تحولًا عميقًا من حيث طرق العمل و في طرق التعاطي مع الناس ومع مؤسساتهم. ويوفر هذا التحول المنهجي فرصًا جديدة هامة للمؤسسات العاملة في المجال الإنساني لتعزيز وتوسيع الأثر المرجو من أنشطة بناء السلام وبناء الصمود.

استهدفت البرامج الإنسانية خلال أزمة دارفور نازحي المعسكرات بعناية. ونتيجة لذلك، كان للمنظمات الدولية غير الحكومية (INGOs) أنشطة محدودة مع الرحل، مما ساهم، عن غير قصد، بشعور بالإقصاء من قبل المنظمات الدوليّة غير الحكومية في اوساطهم، و هو شعور لا يزال قائماً حتى يومنا هذا. في المقابل، فإن نهج تعاضد لبناء الصمود يركّز على أحواض الموارد الطبيعية وجميع مستخدمي الموارد الطبيعية الواقعين ضمن حوض معين، بما في ذلك المستخدمون الثانويون أو الموسميون. ومع ذلك، فإن بقايا النهج الإنساني السابق و التي تستمر في بعض الأحيان يمكن أن تكون غير ذات جدوى. فعلى سبيل المثال، تتناسب منهجية تصنيف «المستفيدين» على أنهم «مزارعون مستقرون» أو «عائدون» أو «نازحون» أو «بدو» مع اغراض تحديد المستهدفين في العمل الإنساني. ومع ذلك، فإن استخدام هذا التصنيف في تأطير برامج بناء الصمود أو بناء السلام يمكن أن يكون ذا طابع مثير للانقسام و أن يؤدي إلى نتائج عكسية من تلك التي تهدف للتقريب بين الناس.

ستستفيد برامج بناء الصمود من تصنيف المستهدفين بناءً على ما يفعله الناس من أجل كسب لقمة العيش (دون قصر ذلك على نشاط واحد يميز تخصصهم)، بهدف دعم سبل كسب العيش والمصالح المشتركة على مستوى النظام وليس فقط على مستوى الأسرة. إن الإدارة المرنة للموارد الطبيعية التي تدعم زيادة التنوّع المستدام للجميع - الرعاة الذين يتعلمون الزراعة، والمزارعون الذين يربون الماشية الرعوية، و تمكّن النساء من الزراعة في موسم الجفاف - ستساعد أيضًا على تعزيز التكامل بين النظم الفرعية لسبل كسب العيش. سيتم استعراض عمليات تنويع مصادر الدخل هذه، و التي ظلّت تجري في دارفور منذ الثمانينيات [16]، في الموجز التعليمي الثاني.

إن الفرق الرئيسي الآخر بين منهجية العمل الإنساني و منهجية بناء الصمود هو التحول من النهج القطاعي للبرامج الإنسانية القائم على فرز واضح بين المستهدفين، إلى منهجية أشمل لاستخدام الموارد الطبيعية. على سبيل المثال، تميل البرامج الإنسانية لخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة (WASH) إلى التركيز على مورد واحد في كل مرة، لغرض واحد و محدد - المياه للاستخدام المنزلي. في سياق بناء الصمود، يجب أن ندرك أن المياه ليست سوى مورد طبيعي واحد ذي استخدامات عدة.
في ظل برنامج تعاضد، تدار المياه في سياق الإدارة المتكاملة لموارد المياه (IWRM) لتوفير موارد مائية أكثر موثوقية لجميع المستخدمين بغرض كسب العيش، إضافةً للاستخدام المنزلي، ولتحسين النظم الإيكولوجية التي تعتمد على المياه، ولتحسين جودة المياه. يقوم تعاضد بإشراك المجتمعات في الحفاظ على التربة والمياه والتي تعتبر ذات اهمية بالغه لاستدامة المياه للزراعة و الثروة الحيوانية وكذلك لاستعادة الغطاء النباتي. فمثلاَ، قد يوفر مشروع زراعي إنساني تقليدي مضخات مياه دون الأخذ بالحسبان المستخدمين الآخرين، بينما يركز تعاضد على نطاق جغرافي أوسع، وعلى تعدد المستخدمين، و على التوازن في توزيع المضخات مع الأخذ بالحسبان منسوب المياه الجوفية و المناطق المتاحه للرعي حتى يتفادى جذب أعداد كبيرة من الماشية و يقود في نهاية الأمر الى الرعي الجائر.

لا تزال تجزئة الموارد الطبيعية تمثل تحديًا، ويرجع ذلك بصورة جزئية إلى الطريقة التي يتم بها تنظيم بعض المؤسسات والإدارات الحكومية حول قطاعات او مجالات مهنية بعينها.
هذا الهيكل التنظيمي يعيق التعاون بين القطاعات، على سبيل المثال، قطاعي المياه والزراعة من جانب أو قطاعي الثروة الحيوانية والمراعي من جانب اخر. وتعكس النظرة الأكثر شمولية لاستخدام الموارد الطبيعية الواقع الذي يواجهه المنتجون على الأرض. وتدرك المنظمات والجهات المانحة، على نحو متزايد، الحاجة إلى نهج متكامل بدلاً من اتباع نهج تجزئة الموارد؛ ويلعب مشروع «تعاضد» دورًا رئيسيًا في تشجيع مثل هذا النهج.

الاستنتاجات

باختصار، تشكل أنظمة الانتاج الزراعي و الرعوي حجر الأساس للغالبية العظمى من سبل كسب العيش في دارفور، و كذلك لاقتصاد الإقليم والبلد بصفة عامة. معاً، يمثل النظامان الرعوي والزراعي نهجًا متكاملًا لإدارة الموارد الطبيعية، و هو الأمر الذي يدعم استدامتهما وتكيّفهما مع المناخ المتذبذب لإقليم دارفور و بيئتها. عليه، يجب ان يراعى كل من نظامي الرعي والزراعه جنباً الى جنب كمكونين هامين لنظام الإنتاج على مستوى الإقليم. إن مناهج كلا النظامين المرنة والمتكاملة لإدارة الموارد الطبيعية ترجع جذورها إلى أنظمة حيازة الأرض التاريخية، بما في ذلك نظام الملكية الجماعية المعروف بالحاكوره و كذلك حقوق الوصول المفتوح للنظام الرعوي. إلا ان أنظمة الحيازة تلك لم تعد تمثل الصورة الكاملة للحيازة في المنطقة. و يواجه كلا النظامين تحديات واسعة النطاق، مع فقدان المرونه، وبروز أنظمة حيازة الأراضي الأكثر ثباتاً، وزيادة القيود على الترحال، والتحول من المنافع المشتركة إلى المنافسة والنزاع. في حين أن استمرارية و تكامل الرعي والزراعة اللذان سادا في الأزمنة السابقة لا يزالان قائمين، إلا أنهما يحتاجان الى ان يدعما و يعززا. إن فهم التحديات التي تواجه كل من الرعي والزراعة أمر حيوي لتعزيز التكامل الإيجابي والوصول العادل للموارد الطبيعية، ولإدارة سلميّة مشتركة لتلك الموارد.

16 - H. Young and M. Ismail, 2019, Complexity, continuity and change: Livelihood resilience in the Darfur region of Sudan, Disasters 43(S3): S318–S344.

التوصيات

تمت مراجعة هذه الورقة القصيرة ومناقشتها من قبل شركاء برنامج تعاضد، و من قبل المجموعة الاستشارية لأبحاث مشروع تعاضد، وتم تقديمها إلى جمهور محلي ودولي في الخرطوم مع مناقشين ذوي خبرة. وساعدت هذه العملية في تصنيف التوصيات إلى أربع فئات عريضه:

1. دعم الاستمرارية والتكامل.
2. بناء القدرات - نهج تشاركي قائم على الأدلة.
3. الإلتفات الى المناهج التي اثبتت صلاحيتها.
4. تعزيز دعم نظام سبل كسب العيش على نطاق أوسع.

تحت كل فئة من هذه الفئات، قمنا بعد ذلك بتحسين التوصيات وفقًا لاحتياجات جمهور المستهدفين، بما في ذلك: مشروع تعاضد و غيره من البرامج الأخرى، والأطر والسياسات القانونية، ونظم الحوكمة المحلية، والبحوث والتعلم.

توصيات لدعم الاستمرارية والتكامل

برنامج تعاضد وغيره من البرامج الأخرى: دعم استمرارية وتكامل النظامين الزراعي و الرعوي في دارفور من أجل تعزيز سبل كسب العيش وتعزيز الإدارة السلمية المشتركة للموارد الطبيعية. إن دعم التكامل بين المستخدمين الأساسيين والثانويين للموارد الطبيعية له تحدياته الخاصة، على اعتبار ان جذور مشكلة على المستوى المحلي يمكن ان تكمن في النطاق الأوسع الذي يتجاوز القضايا المحلية. فعلى سبيل المثال، قد يكون اتلاف الماشية للمحاصيل قبل الحصاد مرتبطاً بهجرة القطعان باتجاه الجنوب في وقت أبكر من المعتاد نتيجةً لنقص المياه في اقاصي الشمال. إن الرعاة الذين يمارسون الهجرة طويلة المدى يتواجدون فقط بشكل موسمي في مناطق الزراعة. و على الرغم من كون الرعاة مستخدمين لموارد الوصول المفتوح، فإنه ينبغي إشراكهم في الجهود المبذولة لدعم استمرارية سبل كسب العيش والتكامل بين المستخدمين.

يجب على تعاضد أن يسعى بجد لإشراك جميع مجموعات سبل كسب العيش، بما في ذلك من يزاولون الترحال طويل أو قصير المدى، وكذلك المجموعات الزراعيه و الزراعية الرعوية، من أجل تعزيز التفاهم والتعلم فيما بينهم. وهناك حاجة إلى جهود إضافية لتعزيز المشاركة مع الرعاة الرحل، مع الاخذ بالإعتبار بأنهم قد يرون أنفسهم كمستبعدين من برامج المنظمات غير الحكومية في الماضي. وفي هذا الإطار، فأن إحدى الأفكار تقوم على تحديد أحواض الموارد الطبيعية لمشروع تعاضد و التي يمر عبرها نفس مرحال الماشية (تلك الواقعة في ولايات مختلفة ويتم تقديم الخدمات فيها عبر منظمات شريكه مختلفه للمشروع). يهدف ذلك الى استكشاف وفهم اهتمامات وتحديات المجموعات المختلفة بشكل أفضل، و من وجهة نظرهم، و الى تحديد الكيفية التي يمكن من خلالها معالجة التحديات و ادماجها في خطط لجنة أحواض الموارد الطبيعية بالمحلية المعنية.

الأطر والسياسات القانونية: يجب أن تكون السياسات متوازنة ومنصفة، و أن تأخذ بعين الاعتبار المصالح والاحتياجات الموسمية للمستخدمين الأساسيين والموسميين للموارد الطبيعية و كذلك النساء، والرجال، والشباب و كبار السن، في سياق ألأنظمة المتجددة لحيازة الأراضي.

الحكم المحلي والمؤسسات المحلية: تلعب الإدارة الأهليّة دورًا حيويًا وفريدًا في دعم الاستمرارية والتكامل على مستوى الواقع و المشهد المحليين. وتساعد الادارة الاهليّة في تعزيز التعاون والحفاظ على الأرض والموارد الطبيعية الموجوده بها حتى يتمكن الناس من الاستمرار في استخدامها كجزء من ممارسات سبل كسب عيشهم. وللعديد من الممارسات المحلية الإيجابية تاريخ طويل في تلقي الدعم من الادارة الاهليّة. مع تطور أشكال جديدة من حيازة الأراضي، تلعب الإدارة الاهليّة دورًا حاسمًا في حماية و دعم، وعندما يلزم الأمر، في تكيّيف أنظمة الوصول المفتوح مع أنظمة الملكية الجماعية، نظرًا لما لذلك من أهمية بالغه في استمرارية وتكامل الرعي والزراعة.

البحث والتعلّم: إن جامعات دارفور تتمتّع بوضع جيّد يمكنها من إجراء البحوث لزيادة المعرفة وخلق رؤية أكثر حداثة وشمولية لإدارة الموارد

الطبيعية. وتشمل القضايا الأخرى التي تتطلب مزيدًا من التحليل مدى وديناميات المنافسة و النزاع بين المزارعين والرعاة، بما في ذلك دوافع النزاع داخل نطاق أحواض الموارد الطبيعية وفي النطاق الاوسع للنظام الرعوي. التحاملات والتحيزات ضد مجموعات وضد أنماط حياة بعينها تملأ الفضاء الإعلامي بصفة خاصه والمجتمع بصورة عامة. ويتعين على مؤسسات البحث والتعليم تحدي الصور النمطية السلبية والآراء المضللة.

توصيات لبناء القدرات - نهج تشاركي قائم على الأدلة

تعاضد والبرامج الأخرى: تعزيز فهم تكّيف سبل كسب العيش مع التقلبات البيئية في منطقة دارفور، بناءً على نهج تشاركي و قائم على الأدلة. يجب أن يكون بناء القدرات:

- حسب الطلب - بحيث يمكن أصحاب المصلحة من صياغة أجندة بناء القدرات من خلال التشاور والإلتزام بالمشاركة؛
- مبنياً على الأدلة المستندة إلى المعارف المتاحه، والبحوث الجديدة، والمعارف المحلية المتجذره، بما في ذلك المهارات المحلية المتخصصة المرتبطة بسبل كسب العيش.
- بقيادة محلية – بحيث يخلق مساحة للحوار ويدعم الجهات الفاعلة المحلية للمشاركة بفعالية في منتديات أصحاب المصلحة المتعددين.

هناك العديد من الطرق التي يمكن للمنظمات من خلالها دعم بناء القدرات. هنالك أولوية لدعم فهم الرعي بصورة أعمق من خلال تقديم برنامج تدريبي مقتبس من النسخه الأصلية للدورة التدريبيه لسياسة النظام الرعوي في السودان. تحتاج الدورة الى التحديث، ويجب أن تقدم باللغة العربية بواسطة فريق دعم النظام الرعوي الوطني جنبًا إلى جنب مع خبراء تقنيين مدربين على تقنيات تعليم الكبار.[17] كما يجب أن يستهدف تعاضد الأعضاء الرئيسيين في إدارة ولايات دارفور المختلفة للمشاركة في تدريبات تعاضد حول سياسة النظام الرعوي (قيد الاعداد والتطوير حاليًا).

الأطر والسياسات القانونية: تحتاج الأطر و السياسات إلى أن تبدي فهماً مستنيراً للنظم الرعويه، وإدارتها المرنة، واستدامتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

الحكم المحلي والمؤسسات المحلية: يمكن للإدارة الأهليه أن تساهم في جهود بناء القدرات وأن تستفيد منها كذلك، كونها تجلب معرفة متخصصة وخبرة في الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية (INRM) في الواقع الدارفوري. وستساعد مشاركة الأعضاء الرئيسيين في الإدارة الاهليّة في تطوير وتنفيذ مناهج بناء القدرات على ضمان انتشار تلك البرامج وفعاليتها.

البحث والتعلم: يجلب الفنيون من الجامعات والمؤسسات البحثية مزيجًا من الخبرة الفنية والدراية بالواقع وهما امران مفيدان لمنهجية بناء القدرات. وتعتبر قيادتهم لمنهجية بناء القدرات أمراً حيوياً ينبغي في ذات الوقت استكماله باستعراض احتياجاتهم الخاصة لتنمية القدرات في المجالات التي يفتقرون فيها إلى الخبرة.

توصيات للإلتفات الى المناهج التي اثبتت صلاحيتها

تعاضد والبرامج الأخرى: يجب أن يوثق تعاضد والجهات الفاعلة الأخرى الدروس المستفادة من أمثلة التعاون البيئي و الإدارة السلمية المشتركه لموارد الوصول المفتوح و التي تقودها المجتمعات وذلك لتوضيح الكيفية التي يمكن لهذه النظم من خلالها ان تكون ناجحه عملياً. وهناك مثالان لذلك هما الأبالة في الجزو بشمال دارفور، واللجان المحليّة لـ «حماية المزارع» . ومن وجهة نظر برامجية، اشاد الرعاة الرحل بعمل منظمة (براكتيكال آكشن) و بمشاركتهم في إطار مشروع وادي الكوع التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في شمال دارفور. ستستفيد المنظمات من معرفة المزيد حول العوامل التي جعلت هذا المشروع ناجحًا بهدف تكرار ذلك النجاح.

17 - فريق دعم النظام الرعوي الوطني (PST) هو فريق من التقنيين الخبراء الذين يقدمون تدريبات على سياسة الرعي تتكيف مع أهداف التعلم لجمهور معين، بناءً على الأدلة الدولية المتاحة محليًا وواسعة النطاق. يطبق الخبراء تقنيات مناسبة لتعلم الكبار تعزز المشاركة وتعزز النقاش المستنير.

الحكم المحلي والمؤسسات المحلية: على الصعيد المحلي، تلعب الإدارة الاهليّة دورًا رئيسيًا فيما يتعلق بترسيم المسارات، وإدارة الوصول لخدمات المياه، وجدولة حصص المستخدمين و مواقيتها. ويجب أن تشارك الادارة الاهلية مشاركة فاعله في أي عملية تخطيط وتغيير في السياسة و تصميم للبرامج وتقييم وتعلم وتبني للبحوث.

البحث والتعلّم: لا تزال هناك تحديات، ونحن بحاجة إلى فهم أفضل لسبب استمرار توسع الأراضي الزراعية على الرغم من الجهود السابقة واسعة النطاق لتحديد مسارات الماشية ومعالجة النزاع بين المزارعين والرعاة. وهناك حاجة ماسة إلى دراسة متعددة المجالات (تشمل مجالات المراعي، والثروة الحيوانية، والمياه، والزراعة) حول أثر واستدامة ترسيم المسارات من منظور جميع مجموعات المنتجين (الرعاة الذين يمارسون الترحال طويل المدى و قصير المدى، والزراع الرعويين، والمزارعون) . ويجب أن تساعدنا هذه المراجعة أيضًا في فهم سبب عدم رضا الرعاة، في بعض الحالات، عن الجهود السابقة. وقد تكون المشاكل المستمرة متعلقة بالقوانين وبالسياسات الحالية أو بإنفاذها، أو بكلتا المسألتين.

توصيات تعزيز دعم نظام سبل كسب العيش على نطاق أوسع

تعاضد و البرامج الأخرى: يساهم تعاضد في تحسين العلاقات وزيادة التعاون في الادارة المتكاملة للموارد الطبيعيّة (INRM) من خلال تشجيع إقامة المنصات المحلية للتفاهم والتعلم، والمراجعة والمناصرة بشأن القضايا التي تواجه نظم سبل كسب العيش المختلفة وكيفية معالجتها.
ويقدم تعاضد نموذجاً لنظام إدارة متكامل قائم على أحواض الموارد الطبيعية، ويمكن مشاركة هذه الدروس على نطاق أوسع مع مستهدفين يتم اختيارهم بهدف تعزيز نظام سبل كسب العيش.

الأطر والسياسات القانونية: يجب مشاركة الدروس المستفادة من الادارة المتكاملة للموارد الطبيعيّة في تعاضد ومناقشتها والاتفاق حولها على المستوى الوطني، ثم توثيقها وتقديمها إلى الحكومة الإتحاديّة وحكومة الولاية لإدراجها في السياسات القادمة. ويمكن للمنظمات أن تعزز نهجاً أكثر شمولاً بين الإدارات الحكومية من خلال تعزيز التفاعلات والتفاهمات بين القطاعات أو الإدارات التي تعاملت في الماضي مع مختلف الموارد الطبيعية بمعزل عن بعضها البعض. ويمكن لمثل هذا الجهد أن يطبق على نهج برمجة «تعاضد» في السياق الحكومي.

الحكم المحلي والمؤسسات المحلية: يجب على شركاء «تعاضد» دعم ورش العمل التي تقام على المستوى المحلي والتي تستهدف الادارة الاهليّة في كل مجال من مجالات برامجهم، ومراجعة الدروس المستفادة من برامجها وتكييفها بشكل أكبر.

البحث والتعلم: تقدم شراكة تعاضد مع جامعات دارفور مثالاً على طريقة جديدة للعمل تهدف إلى تقوية المؤسسات المحلية وتعزيز التكامل مع أصحاب المصلحة. وبينما تسعى الجامعات الآن إلى مشاركة دولية أكثر نشاطًا، فإن تجربة تعاضد توفر نموذجًا مفيدًا.

ملاحظات مناقش

تم تقديم هذه الخلاصة في فعاليّة التعليم الخاصه باتحاد مشروع تعاضد (٢) و التي عُقدت في يوم ٣١ أكتوبر ٢٠١٩ وحضرها نحو ١٠٠ من المسؤولين الحكوميين السودانيين، والجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، والأكاديميين. وعقب العرض التقديمي، أدلى اثنان من الخبراء المتناقشين بتعليقاتهم و إفاداتهم كما هو موضح أدناه:

حسين سليمان، جامعة القضارف

1. يجب على أي خطط وأنشطة مصممة لتحقيق إدارة متكاملة للموارد الطبيعيّة مستدامة وطويلة الأمد أن تأخذ في الاعتبار ديناميات استراتيجيات سبل كسب العيش.

2. صارت العديد من أنشطة الثروة الحيوانية التقليدية، التي كانت تُدار في السابق كوسيلة من وسائل الإقتصاد المعيشي، أكثر توجهاً نحو السوق خلال السنوات الأخيرة. والأمثلة على هذه الظاهرة كثيرة، مثل تفضيل المزارعين زراعة المحاصيل النقدية وكذلك تفضيل الرعاة لتربية الضأن على الأبقار والإبل. ومن المتوقع أن يكون لبروز مثل هذه التوجاهات آثاراً على الوصول إلى الموارد الطبيعية.

3. هناك اتجاه جديد لزيادة التنويع في سبل كسب العيش في إطارالنظام الزراعي، و النظام الزراعي الرعوي، والنظام الرعوي و فيما بين هذه النظم. و في العديد من المناطق، هناك تحول من الرعي الخالص إلى النظام الزراعي الرعوي بسبب الاستقرار الذاتي للعديد من المجموعات الرعوية، والذي حدث بشكل رئيسي بسبب النزاعات والتقلبات المناخية. إضافه الى ذلك، هناك تحول من الترحال طويل المدي الى الترحال قصير المدى.

4. تسبب النزاع طويل الامد في دارفور في إحداث تغيرات ديموغرافية هائلة، و لم يعد ذلك يؤثر فقط على إمكانيّة الوصول إلى الموارد واستخدامها، وإنّما يغير أيضًا علاقات القوة مع العائدين والسكان النازحين في مناطقهم الأصلية. ومن المتوقع أن يشكل هذا الوضع الجديد تحديًا للمؤسسات التقليدية ووظائفها.

5. يجب ان ياخذ الانتقال من الاستجابة الإنسانية إلى بناء الصمود بعين الاعتبار الحاجة إلى مناهج مرنه وقابله للتكيف.

موسى آدم عبد الجليل، جامعة الخرطوم

1. إن العلاقة التاريخية بين النظام الزراعي والنظام الرعوي في دارفور كانت في الغالب تقوم على اساس المنفعه المتبادله، و كان اندلاع النزاعات استثناءاً وليس قاعدة. وقد يكون من الأفضل تصوير النظامين على أنهما قطبا تكامل وليسا قطبا تضاد، أو تصويرهما على أنهما متغيران في اطار موضوع واحد.

2. بالنظر إلى المتغيرات طويلة الأمد في نظام حيازة الأراضي في دارفور، يمكن للمرء أن يفترض باطمئنان أن نظامي «الوصول المفتوح» و «الملكية المشتركة» هما في الواقع وجهان مختلفان لعملة واحدة. وقد نجح اداريّو الادارة الاهليّة، الذين كانت مهمتهم التاريخية إدارة الأراضي والموارد الطبيعية، في ادارة التفاوض بين النظامين لفترة طويلة. ومثّلوا بالفعل أرشيفًا حيًا للإدارة المتكاملة للموارد الطبيعيّة في المنطقة، وينبغي لأي مشروع ينشأ في هذا المجال أن يستفيد من هذا المرجع مهم.

3. إن السؤال المشروع و الذي يجب طرحه حول نظم حيازة الأراضي الحالية هو إلى أي مدى يمكن أن تكون هذه النظم مستدامة في المستقبل القريب في ضوء التطورات الحالية. وفي ضوء الإرتباط المتزايد مع نظام السوق الذي يعد بمزيد من الخصخصة للموارد الطبيعية، يتساءل المرء إلى متى ستستمر الطبيعة الجماعية للإدارة المتكاملة للموارد الطبيعيّة (INRM).

4. إن الإرتباط بين المنتجين من الرعاة من جانب والرعويين الزراع من جانب اخر له تاريخ طويل، عبر تقاليد و بروتوكولات يجب فهمها وإدماجها في تدخلات اليوم. وقد كان تنظيم تنقّل الحيوانات بين مناطق الرعي المختلفة يتم وفقًا لهذه البروتوكولات. إن ترسيم مسارات الرعي كما تمارسه بعض الجهات الفاعلة اليوم تصوره على أنه «طريق سريع للماشية» بأعمدة إسمنتية صلبة، مطلية أحيانًا بألوان إشارات المرور. ولا يساعد هذا التصور في فهم التفاعل الديناميكي بين أنظمة الزراعة الرعوية والنظم الرعوية، والمرونة التي يجسدونها.

شكر وتقدير

تمت مراجعة التوصيات ومناقشتها من قبل أعضاء المجموعة الاستشارية لأبحاث «تعاضد»، الذين قدموا العديد من التعليقات البناءة والرؤى الثاقبه التي شكلت التوصيات المعروضة هنا. ونود أن نشكر هذه المجموعة ومناقشينا ونشكر العديد من الأشخاص الآخرين الذين علقوا على هذه الورقة ونحث على استمرار هذه العملية التشاورية والنهج التشاركي في تشكيل عمل تعاضد في المستقبل.

في الوقت الذي يتم فيه نشر هذا الموجز، يواجه السودان والعالم بأسره جائحة كوفيد – ١٩ المعترف بها عالميًا لما لها من تأثيرات على كل أوجه الحياة وسبل كسب العيش. في السودان، سيكون للاستجابة لـ كوفيد – ١٩ آثار هائلة على الوصول إلى الموارد الطبيعية واستخدامها المشترك.

من الواجب ألا تعامل استجابات البرامج والسياسات سبل كسب العيش المختلفة بمعزل عن بعضها البعض بل ان تتعامل معها كجزء من نظام متكامل للوصول للموارد الطبيعية واستخدامها، مع الحفاظ على حقوق المستخدمين الأساسيين والموسميين واحترامها.

© مركز فاينشتاين الدولي 2020.

تويتر: FeinsteinIntCen

fic.tufts.edu

تم تمويل هذه المواد عن طريق المعونة البريطانية لحكومة المملكة المتحدة؛ لكن الآراء المعبر عنها لا تعكس بالضرورة السياسات الرسمية لحكومة المملكة المتحدة.